



## تفاضل شعب الإيمان وأهله

\* \* \* \* \*

ذكرنا في مبحث السابق قول أهل السنة والمرجئة والخوارج في تعريف الإيمان ومنه يتبين أن من الفرق من قال إن الإيمان شيء واحد لا يتفاضل في نفسه ولا يفاضل أهله فيه، وهذا خطأ واضح لا شك فيه.

قال الله تبارك وتعالى (لا يستوي المؤمنون غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما)<sup>(1)</sup>، فقد نفى الله تعالى التسوية بين المجاهدين من أهل الإيمان وبين القاعدين منهم وبيّن الله تعالى أنه فضل المجاهدين على القاعدين بدرجات عظيمة، وهذا من أبين الأدلة على تفاضل أهل الإيمان بسبب تفاضلهم في الطاعة.

وقال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى)<sup>(2)</sup>، وقال تعالى (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب)<sup>(3)</sup> إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى.

---

<sup>(1)</sup> سورة النساء، الآية: 95.

<sup>(2)</sup> سورة الحديد، الآية: 10.

<sup>(3)</sup> سورة الزمر، الآية: 9.

ففي الآيات السابقة فضَّل الله تبارك وتعالى وفرق بين أصناف من المؤمنين، فقد فضل سبحانه وتعالى المجاهدين في سبيله على الذين قعدوا بغير عذر ولم يخرجوا للجهاد، مع أن كلا الفريقين مؤمن موعود بالجنة، وهذا واضح في قوله تعالى (وكلا وعد الله الحسنَى).

وكذلك فإن الله تعالى لم يسوى بين من أنفق من قبل الفتح، وحين كان أهل الإسلام في ضعف وشدة وضيق، وبين من أنفق بعد أن فتح الله على المسلمين، مع أن كلا الفريقين منفق محسن، غير أن الله تعالى ميز الأولين عمن أنفق بعدهم، وكذلك فقد نفى الله التسوية بين من كان عالما بأمر الله تعالى وبين من كان دون ذلك، وإن كان من المؤمنين.

وعن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: (الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان)، هذا لفظ البخاري وفي لفظ مسلم عنه مرفوعا: (بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق)<sup>(1)</sup>.

فقد بين النبي ﷺ أن للإيمان شعبا متعددة، وجعل لهذه الشعب أعلى وأدنى، وهذا ظاهر في الدلالة على أن هذه الشعب متفاضلة.

وعن أبي موسى الأشعري ؓ قال: قالوا يا رسول الله أي الإسلام أفضل؟ قال ﷺ: (من سلم المسلمون من لسانه ويده)<sup>(2)</sup>، فقد أقر النبي ﷺ من سأله عن تفاضل أعمال

<sup>(1)</sup> رواه البخاري في الصحيح والأدب المفرد ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد وابن ماجه وابن حبان والبيهقي جميعهم عن أبي هريرة ؓ  
<sup>(2)</sup> رواه البخاري في صحيحه، باب أي الإسلام أفضل، ورواه أيضا مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارمي وابن أبي شيبة والبزار وأبو يعلى والطبراني والحديث عن أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وفضالة بن عبيد وعمرو بن عبسة وعبد الله بن عمرو بن العاص وواثلة بن الأسقع ؓ أجمعين.

الإسلام، ويدل على هذا لفظ أفضل، فإنه واضح في الدلالة على التفاضل.

وعن أبي سعيد الخدري  $\square$  قال: قال رسول الله  $\square$ : (بيننا أنا نائم رأيت الناس يُعَرِّضُونَ عَلِيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، منها ما يبلغ الثُّدِيَّ، ومنها دون ذلك، وعُرِّضَ عَلِيٌّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ)، قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله، قال  $\square$ : (الدين)<sup>(1)</sup>

وهذا الحديث أيضا واضح الدلالة على تفاضل أهل الإيمان فيما بينهم، فمنهم من بلغ قميصه الثُّدِيَّ ومنهم من كان يجره، وقد فسر النبي  $\square$  هذه القمص بالدين، فتفاضلهم فيما كانوا يلبسونه مع تأويل النبي  $\square$  لذلك بالدين يدل على تفاضلهم واختلاف منازلهم ومراتبهم فيه.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي  $\square$  قال: (إن أتقاكم لله وأعلمكم بالله أنا)، وفي رواية أخرى: (فوا لله إني أعلمكم بالله وأشدكم له خشية)<sup>(2)</sup>

---

<sup>(1)</sup> رواه البخاري في صحيحه، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، ورواه مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان والطبراني عن أبي سعيد ورواه الترمذي وأحمد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن بعض أصحاب النبي ورواه الدارمي والبيهقي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري .  
<sup>(2)</sup> رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب قول النبي  $\square$  أنا أعلمكم بالله عن عائشة قالت: كان رسول الله  $\square$  إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيتك يا رسول الله إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه ثم يقول (إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)، وفي رواية أخرى عنده (إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي)، وورد نحو هذا في حديث أنس في كتاب النكاح بلفظ (والله أني لأخشاكم لله وأتقاكم له)، وله أيضا في باب من لم يواجه الناس بالعتاب في كتاب الأدب عن عائشة قالت: صنع النبي  $\square$  شيئا فترخص فيه فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي  $\square$  فخطب فحمد الله ثم قال (ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني لأعلمهم بالله عز وجل وأشدهم له خشية) وروي مسلم نحوه، وللحاكم عن عائشة مرفوعا (قد علموا إني أتقاهم لله وأءدهم للأمانة). ورواه الإسماعيلي في مستخرجه بلفظ: (والله إن أبركم وأتقاكم أنا) وعند أبي يعلى في مسنده (وإني لأرجو أن أكون أتقاكم

وقوله ﷻ (أتقاكم) و(أعلمكم) يدل على أنه ﷻ قد بلغ المنزلة العالية في ذلك، وأن ما دون ذلك منازل أقل في التقوى والعلم، وإن كانوا جميعا يشتركون في مطلق التقوى والعلم.

وعن أبي سعدي الخدري ﷻ عن النبي ﷻ أنه قال: (ما تُضارون في رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة...) الحديث وفيه: قيل يا رسول الله وما الجسر؟ قال: (دحض مزلة فيه خطاطيف وكلايب وحسك تكون بنجد فيها شويكة يقال لها السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فجاج مسلم ومخدوش مرسل ومكدوس في نار جهنم...) إلى قوله ﷻ: (فيقول - أي رب العزة جل وعلا -: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه) أي من النار، فيُخرجون خلقا كثيرا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا، ثم يقول: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه)، فيُخرجون خلقا كثيرا، ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرتنا، ثم يقول: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه)، فيُخرجون خلقا كثيرا...) الحديث<sup>(1)</sup>

وفي لفظ آخر عنه قال ﷻ: (يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: (أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان)، فيخرجون منها قد اسودوا، فيلقون في نهر الحيا - أو الحياة شك مالك -

---

لله وأعلمكم بحدود الله)، ورواه بألفاظ مختلفة أحمد وابن حبان والبيهقي والطبراني واللالكائي في الاعتقاد والشافعي في المسند ومالك في الموطأ وابن عبد البر في التمهيد.

<sup>(1)</sup> رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، وأخرجه أيضا أحمد الحاكم وابن أبي شيبة وأبو عوانة والطبراني في الأوسط.

فينبتون كما تنبت الحبة في جانب السيل، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية<sup>(1)</sup>

وهذا الحديث واضح الدلالة في تفاضل أهل الإيمان والإسلام، ويدل على ذلك لفظ: (فيمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فجاج مسلم ومخدوش مرسل ومكدوس في نار جهنم)، وكذلك يدل عليه لفظ: (فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه... فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير... فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير) وعن أبي هريرة ؓ أن النبي ؐ قال: (أكمل المؤمنون إيماناً أحسنهم خلقاً)<sup>(2)</sup>

ويدل لفظ أكمل على أن صاحب الخلق الحسن قد بلغ الكمال وحصله كله، وأنه يفضل من كان دون ذلك وإن اشتركا في أصل الإيمان.

وهذه الأحاديث وغيرها تدل دلالة واضحة على أن شعب الإيمان تتفاضل في نفسها، وأن بعضها أعلى من بعض، وعلى أن هناك من هو تقي وبار وهناك من هو أتقى وأبر. وكذلك فإن الناس يتفاوتون من جهة المعاصي أيضاً، فليس من كان مرتكباً لكبيرة كمن وقع في الصغائر أو

---

<sup>(1)</sup> رواه البخاري، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، ورواه مسلم وأحمد وابن ماجه وابن مندة في الإيمان من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.  
<sup>(2)</sup> رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان وابن ماجه والدارمي بسند صحيح، ورواه أيضاً الطبراني في الأوسط والبيهقي في الكبرى وابن أبي شيبة والدارمي بسند حسن، ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما وتعقبه الذهبي وقال: فيه انقطاع، وقد ورد الحديث هذا الحديث بلفظ آخر (وإن أحسن الناس إسلاماً أحسنهم خلقاً) رواه أحمد والطبراني وابن أبي الدنيا عن جابر بن سمرة ؓ، قال الحافظ العراقي: إسناده صحيح، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، وقال المنذري بعد عزوه لهم: إسناده صحيح، ورواه الطبراني عن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما بلفظ (أحسن المؤمنين إيماناً) قال الهيثمي: إسناده حسن.

اللمم، وليس الذي فيه خصلة من خصال النفاق أو بعضها كمن ليس فيه شيء من ذلك.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر)<sup>(1)</sup>.

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله حاكيا مذهب السلف وأهل الحديث في تفاضل الإيمان وأهله: وكان أهل السنة والحديث على أن الإيمان يتفاضل، وجمهورهم يقول: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد ولا ينقص كما في إحدى الروايتين عن مالك، ومنهم من يقول يتفاضل كعبد الله بن المبارك، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يُعرف فيه مخالف من الصحابة.

فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حماد بن سلمة وعن أبي جعفر عن جده عمير بن حبيب الخطمي، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ قال: الإيمان يزيد وينقص، قيل له: ما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه. وروى إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص... إلى أن قال ابن تيمية:

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كُنَّ فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار،

<sup>(1)</sup> رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد وأبو داود وابن حبان والبيهقي وابن أبي شيبة وأبو عوانة والبخاري والطبراني وغيرهم وهو بالفاظ مختلفة عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وسلمان وأبي سعيد.

وبذل السلام للعالم، ذكره البخاري في صحيحه<sup>(1)</sup>.  
وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا  
الإيمان ثم تعلمنا القرآن فزددنا إيماناً، والآثار في هذا  
الباب كثيرة عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة.  
اهـ<sup>(2)</sup>

وقال ابن تيمية أيضاً رحمه الله: والتفاضل في الإيمان  
بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة، أحدها:  
الأعمال الظاهرة، فإن الناس يتفاضلون فيها وتزيد وتنقص،  
وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان.  
الوجه الثاني في زيادة الإيمان ونقصانه وهو: زيادة أعمال  
القلوب ونقصها، فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل  
مؤمن أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشيته  
الله والإنابة إليه والتوكل عليه والإخلاص له، وفي سلامة  
القلوب من الرياء والعجب والكبر ونحو ذلك.

الوجه الثالث: أن نفس التصديق والعلم في القلب  
يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس تصديق من صدّق  
الرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره، كمن  
عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته والجنة والنار  
والأمم وصدقه في ذلك، وليس من التزم طاعته مجملاً  
ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى  
عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه.

الوجه الرابع: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت  
كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع  
والبصر.

<sup>(1)</sup> رواه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب الإيمان باب إفشاء السلام من  
الإسلام ولفظه: (ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك...) <sup>(2)</sup>  
راجع مجموع الفتاوى ج 7/223 - 225.

الوجه الخامس: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لذلك، فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين وتبين فساد الشبهة العارضة لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك.

الوجه السادس: أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره، كما يحصل البغض من جهة الغفلة والإعراض...إلى أن قال رحمه الله: قال عمير بن حبيب الخطمي وهو من أصحاب رسول الله ﷺ: الإيمان يزيد وينقص، قالوا: ما زيادته ونقصه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا وضيعنا فذلك نقصانه، فهذه الوجوه ونحوها مما تبين تفاضل الإيمان الذي في القلب، وأما تفاضلهم، أي أهل الإيمان في الأقوال والأعمال الظاهرة فلا تشبهه على أحد. اهـ<sup>(1)</sup>

وقال أيضا رحمه الله: والذي مضى عليه سلف الأمة وأئمتها أن نفس الإيمان الذي في القلوب يتفاضل، كما قال النبي ﷺ: (أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان)، وأما زيادة العمل الصالح الذي على الجوارح ونقصانه فمتفق عليه...إلى قوله: لكن بعض الناس قال: إن إيمان الخلق مستو فلا يتفاضل إيمان أبي بكر وعمر وإيمان الفساق، وأما عامة السلف والأئمة فعندهم أن إيمان العباد لا يتساوى بل يتفاضل، وإيمان السابقين الأولين أكمل من إيمان أهل الكبائر المجرمين، ثم النزاع مبني على الأصليين:

أحدهما: العمل هل يدخل في مطلق الإيمان، فإن العمل يتفاضل بلا نزاع، فمن أدخله في مطلق الإيمان قال

<sup>(1)</sup> (مجموع الفتاوى ج 7/562 : 574، باختصار.



يتفاضل، ومن لم يدخله في مطلق الإيمان احتاج إلى:  
الأصل الثاني: وهو أن ما في القلب من الإيمان هل  
يتفاضل؟...إلى أن قال ابن تيمية رحمه الله:

إن التصديق المستقر بما جاء به الرسول قد يكون مجملاً  
وقد يكون مفصلاً والمفصل غير المجمل، فليس تصديق من  
عرف القرآن ومعانيه والحديث ومعانيه وصدق بذلك مفصلاً،  
كمن صدق أن محمداً رسول الله ﷺ وأكثر ما جاء به لا  
يعرفه أو لا يفهمه...إلى قوله:

ولهذا كان المشايخ أهل المعرفة والتحقيق السالكون إلى  
الله أقصد طريق متفقين على الزيادة والنقصان في  
الإيمان والتصديق، كما هو مذهب أهل السنة والحديث في  
القديم والجديد. اهـ<sup>(1)</sup>

وقوله رحمه الله: لكن بعض الناس قال إن إيمان الخلق  
مستو فلا يتفاضل إيمان أبي بكر وعمر وإيمان الفساق،  
فالمقصود بهم المرجئة الذين قالوا باستواء الناس في  
التصديق والإقرار.

ومنهم من قال باستواء الناس في أصل الإيمان  
ويتفاضلهم في الأعمال<sup>(2)</sup>، وكل ذلك بناء على أن التصديق  
بالقلب واللسان أو بالقلب فقط وذلك لا يتفاضل، وهو قول  
كثير من المرجئة، فمنهم من قال ذلك صراحة كما سبق  
ذلك في الكلام على الفرقة التاسعة والحادية عشر والثانية  
عشر ومنهم من يقتضي كلامه ذلك، ولكن فرق المرجئة  
ليسوا جميعاً على قول واحد، فمنهم من يقول إن الأعمال  
ليست من الإيمان أصلاً، وليس لها تعلق به كما سبق.

<sup>(1)</sup> (مجموع الفتاوى ج 6/479 : 481 باختصار.

<sup>(2)</sup> (ومثل هذا ما ورد في العقيدة الطحاوية من قول الطحاوي في الإيمان:  
والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى  
ومخالفة الهوى وملازمة الأولى، وهذا خطأ واضح.

ومنهم من يقول إن الأعمال ليست من الإيمان، ولكنها من ثمراته، وإن الناس في أصل الإيمان متساوون، ولكنهم يتفاضلون في المنازل والدرجات بالأعمال الصالحة، وكل ذلك مبني على الغلط في الكلام على مسمى الإيمان. ومذهب السلف أهل السنة أن شعب الإيمان تتفاضل، وأن أهل الإيمان كذلك يتفاضلون بما في القلب من الأقوال والأعمال، وكذلك بأعمال الجوارح الظاهرة، وأن إيمان أبي بكر الصديق والسابقين الأولين ليس كإيمان من بعدهم بلا شك ولا ريب، فضلا عن أن يكون إيمان العصاة والفاسقين كإيمان الصديقين والطائعين، والدليل على ذلك ما سبق من الأدلة وما ورد موردها وهي كثيرة. ومما يبين أن الأعمال تتفاضل في نفسها ما ورد في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث قال: ثم إن نفي الإيمان عند عدمها - يعني الأعمال - دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينف إيمانه دل على أنها مستحبة، فإن الله ورسوله لا ينفى اسم مسمى أمر الله به ورسوله إلا إذا تُرك بعض واجباته. اهـ<sup>(1)</sup> وقال ابن أبي العز رحمة الله: فإذا كان الإيمان أصلا له شعب متعددة وكل شعبة منها تسمى إيمانا، فالصلاة من الإيمان والزكاة والصوم والحج والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل والخشية والإنابة.

وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعا كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعا كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شعب الشهاداة، ومنها ما يقرب من

<sup>(1)</sup> (مجموع الفتاوى ج 7/14 : 15، وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله في ذلك كلاماً طويلاً في الجزء السابع/232 : 237.

شعبة إماطة الأذى عن الطريق. اهـ<sup>(2)</sup>  
قلت: وما ذكره ابن أبي العز عن تقسيم شعب الإيمان  
أخذه من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى المذكور في  
كتاب الصلاة، وهو كلام نفيس يبين بجلاء أن الأعمال من  
الإيمان، وأن منها ما يكون شرطاً فيه كالنطق بالشهادتين  
وما يلحق به من أصول الإيمان وفرائضه، وهذه الشعب هي  
التي يزول الإيمان بزوالها، بخلاف غيرها من الشعب الواجبة أو  
المستحبة والتي تعد أيضاً من الإيمان، غير أن الإيمان لا يزول  
بزوالها ولكن ينقص فقط، ولا يخرج العبد من الإيمان بزوالها  
ولكن يدخل في درجة الظالمين لأنفسهم كما تقدم في أول  
الباب، والله تعالى أعلم.

قال ابن القيم رحمه الله: ولما كان الإيمان أصلاً له شعب  
متعددة وكل شعبة منها تسمى إيماناً فالصلاة من الإيمان وكذلك  
الزكاة والحج والصيام والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل  
والخشية من الله والإنابة إليه حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة  
الأذى عن الطريق فإنه شعبة من شعب الإيمان، وهذه الشعب  
منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادة ومنها ما لا يزول  
بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق وبينهما شعب متفاوتة  
تفاوتاً عظيماً منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب  
ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى ويكون إليها أقرب.

وكذلك الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان  
فشعب الكفر كفر والحياء شعبة من الإيمان وقلّة الحياء شعبة  
من شعب الكفر والصدق شعبة من شعب الإيمان والكذب شعبة  
من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب  
الإيمان وتركها من شعب الكفر والحكم بما أنزل الله من شعب  
الإيمان والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر والمعاصي

<sup>(2)</sup> شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز/340، راجع/335.

كلها من شعب الكفر كما إن الطاعات كلها من شعب الإيمان .  
وشعب الإيمان قسمان: قولية وفعلية، وكذلك شعب الكفر  
نوعان: قولية وفعلية، ومن شعب الإيمان القولية شعبة يوجب  
زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبة الفعلية ما يوجب زوالها  
زوال الإيمان، وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية، فكما يكفر  
بالإتيان بكلمة الكفر اختيارا وهي شعبة من شعب الكفر فكذلك  
يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة  
بالمصحف فهذا اصل.

وهاهنا أصل آخر: وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول  
وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد وقول اللسان  
وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو  
نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال  
الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن  
تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل  
القلب مع اعتقاد الصدق فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل  
السنة.

فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق  
مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس  
وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق  
الرسول ﷺ بل ويقرون به سرا وجهرا ويقولون ليس بكاذب ولكن  
لا نتبعه ولا نؤمن به.

وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن  
يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزوما  
لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم  
كما تقدم تقريره، فإنه يلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة  
الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت،

ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة وهو حقيقة الإيمان.

فإن الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدى فليس هو الهدى التام المستلزم للاهتمام، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقا فليس هو التصديق المستلزم للإيمان فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته. اهـ<sup>(1)</sup>

---

<sup>1</sup>( ) الصلاة وحكم تاركها لابن القيم/70-71.

## تبعض الإيمان وتجزؤه

\* \* \* \* \*

وهذه المسألة أيضا مما نتج عن الخلاف في تعريف الإيمان، وتفرعت عنه أصول بدع الجهمية والمرجئة والخوارج، فإنهم قد منعوا تبعض الإيمان وقالوا إنه شيء واحد لا يتجزأ.

فالإيمان عند الجهمية هو المعرفة بالله تعالى، والكفر ليس إلا الجهل بالله تعالى، ومتى جهل الإنسان ربه صار كافرا، والمعرفة بالله لا تتبعض ولا تتجزأ.

وقالت المرجئة والخوارج الإيمان شيء واحد، فهو عند المرجئة التصديق أو التصديق مع الإقرار، وقالوا متى ذهب بعض التصديق صار شكاً، والشك في الإيمان هو عين الكفر، ولذلك فإنه لا يتبعض ولا يتجزأ، وهذا هو السبب الرئيسي في قولهم في منع الاستثناء في الإيمان كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. وقالت الخوارج: الإيمان هو مجموع ما أمر الله به ورسوله ﷺ وإذا ذهب بعضه - بترك واجب واحد أو فعل محرم واحد - ذهب كله ولم يبق منه شيء.

وأما أهل السنة والجماعة فقد قالوا في هذه المسألة: إن الإيمان يتبعض ويتجزأ لأنه مجموع من شعب يصح أن يوجد بعضها ولا يوجد بعضها الآخر، وذلك بشرط أن يكون الذي ذهب منها لا يؤثر في إبطال ما بقي من هذه الشعب، وذلك مبني على

العلم بأحكام الشريعة على الإجمال أو التفصيل، وكذلك العمل بالتكاليف والأحكام الشرعية.

فمن المعروف أنه ليس إيمان من علم أحكام الشريعة المفصلة من صلاة وصيام وحج وغيره وقام بها، كمن جهل ذلك أو علمها ولكنه لم يعمل ببعض الأحكام والشرائع<sup>(1)</sup>، فإن الأول عنده من الإيمان ما ليس عند الثاني بلا شك ولا ريب، ولا يستوي كذلك إيمان من آمن مجملا ومات قبل معرفة المفصل مع إيمان من آمن بالمجمل وعلم المفصل فأمن به وعمل به.

وقد سبق بعض ما يُستدل به في هذا الباب من الآيات والأحاديث في المسألة الماضية، ومنه قوله تعالى في الحديث القدسي: (ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه - أي من النار - ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه... ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه...)

وهذا الحديث واضح الدلالة على أن الإيمان يتبعض، وأن بعضه يكون أكثر من البعض الآخر، ويبين ذلك لفظ (مثقال دينار)، (مثقال نصف دينار)، (مثقال ذرة)

ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: وأما قول القائل إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله ولم يبق منه شيء، ثم قالت الخوارج والمعتزلة هو مجموع ما أمر الله به ورسوله وهو الإيمان المطلق كما قاله

<sup>(1)</sup> المقصود من هذا بيان أن من آمن بأحكام الشريعة مع تقصيره في بعضها يصح أن يسمى مؤمنا ولا يستوي مع من علمها فقام بها ولم يقصر في العمل، ويشترط كذلك في الأعمال المتروكة أن لا تكون مما يدخل في شروط الإيمان وأصوله، فإن تارك الشروط والأصول ليس بمؤمن، بل يُحكم عليه بالكفر بشروطه.

أهل الحديث، قالوا: - أي الخوارج والمعتزلة - فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه شيء فيخلد في النار.  
وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من أعمال الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول ﷺ وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله ﷺ: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان).

وكان أهل السنة والحديث على أن الإيمان يتفاضل، وجمهورهم يقول: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد ولا ينقص كما في إحدى الروايتين عن مالك، ومنهم من يقول: يتفاضل كعبد الله بن المبارك<sup>(1)</sup>

على أنه مما يجب التنبيه عليه أن هناك من الأعمال والأقوال ما يكون شرطاً في الإيمان، وهذه الأقوال والأعمال هي التي متى ذهبت ذهب معها أصل الإيمان، وذلك مثل الرضا بحكم الله تعالى والخوف منه سبحانه والنطق بالشهادتين، وهذه الأعمال والأقوال وما يلحق بها تعرف أنها من أصول الإيمان بما يلي:

1- إذا وردت الأدلة باعتبارها أصلاً من أصول الإيمان صراحة، وذلك بأن يُوقَف عليها صحة الإيمان، كما قال تعالى عن أصل التوكل (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين)<sup>(2)</sup> ومثلها كثير.

2- أو بنفي أصل الإيمان عند عدمها، وذلك مثل قوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)

<sup>(1)</sup> (مجموع الفتاوى ج 7/223).

<sup>(2)</sup> (سورة المائدة، الآية: 23).



3- أو بتوقف وجود الإيمان على وجودها، وذلك مثل قوله  
 ﷻ: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده  
 والناس أجمعين)<sup>(2)</sup>، وهذا في أصل المحبة المقابلة للبغض  
 والكره.

4- أو يُحكم على تاركها أو فاعل ضدها بالكفر الأكبر أو  
 الخلود الأبدي في نار جهنم، وذلك مثل قوله تعالى  
 (ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين  
 ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذاباً  
 مهيناً)<sup>(3)</sup>، ومثل قوله تعالى (من يرتدد منكم عن دينه فيمت  
 وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك  
 أصحاب النار هم فيها خالدون)<sup>(4)</sup>.

ومما يصح أن يُمثل به في ذلك على الجملة الرضا بحكم  
 الله تعالى ورسوله ﷻ فلا يختلف أحد من المسلمين ولا سيما  
 أهل العلم منهم على أن الرضا بحكم الله تعالى ورسوله ﷻ  
 أصل لا يصح الإيمان إلا به، وأن عدم الرضا بحكم الله  
 تعالى ورسوله ﷻ سواء القلبي أو اللساني ناقض من نواقض  
 الإيمان، وكذلك لا يختلف العلماء على أن من ترك حكم الله  
 تعالى وعدل إلى ما سواه مع علمه بحكم الله تعالى أنه كافر لا  
 يُقبل منه عمل، وإن مات على ذلك بغير توبة فهو من الخالدين  
 في النار، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من  
 العلماء<sup>(5)</sup>، وهذا الترك لحكم الله تعالى هو من النواقض التي

<sup>(1)</sup> سورة النساء، الآية: 65.

<sup>(2)</sup> رواه البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي  
 والطبراني وأبو يعلى عن أنس ﷻ.

<sup>(3)</sup> سورة النساء، الآية: 150.

<sup>(4)</sup> سورة البقرة، الآية: 217.

<sup>(5)</sup> راجع على سبيل المثال مجموع الفتاوى لابن تيمية ج 28/524، ج  
 3/267، والبداية والنهاية لابن كثير ج 13/119، وسوف يأتي إن شاء الله

تظهر على الجوارح ممثلة لعدم الرضا بحكم الله تعالى.

---

تعالى الحديث على وجه التفصيل عن مسألة الحكم والتشريع في مبحث خاص.